

حالات المحو

غبرييل بتربرغ

ثلاث أساطير تأسيسية تسم الثقافة الإسرائيلية حتى يومنا هذا : نفي المنفى (شليات هغوت)، العودة إلى أرض إسرائيل (هشيفا ليسراييل)، والعودة إلى التاريخ (هشيفا لهستوريا). هذه الأساطير متداخلة دون فكاك في الرواية الكبرى للصهيونية، القصة التي تفسّر «كيف وصلنا إلى حيث نحن وإلى أين نذهب فيما بعد». نفي المنفى يؤسس توأماً بين ماضٍ غابر، حيث وجدت سيادة يهودية على أرض إسرائيل، وبين حاضرٍ يجدها من خلال إعادة الاستيطان في فلسطين. وما بين الحالتين، لا يوجد أكثر من فقرة انتقالية طويلة الأمد. يشترك كل الصهاينة في التقليل من أهمية فترة المنفى، مع اختلاف في درجات الجدة، وعل ذلك ينبع، من وجهة نظرهم، من الافتراض المسبق الذي لا يقبل الجدل، بأن اليهود شكلوا أمة إقليمية منذ زمن موغل في القدم. بناءً على ذلك، فإن الوجود غير الإقليمي لا بد وأن يكون غير طبيعي، وناقصاً، وغير أصيل. إن المنفى خلّو من الفحوى بحد ذاته كتجربة تاريخية. ورغم أن المنفى قد يعطي أهمية للمنجز الثقافي اللّحظي، إلا أنه لا يستطيع أن يكون ادراكاً كاملاً لروح الأمة. وطالما كان اليهود مصابين بلعنة المنفى - كأفراد أو تجمعات - فإن بإمكانهم في أحسن الحالات أن يعيشوا حياة جزئية أو عابرة في انتظار الخلاص من خلال «الصعود» (الهجرة) مرة أخرى إلى أرض إسرائيل، المكان الوحيد الذي يمكن أن تتحقق فيه مصائر الأمة. لقد عاش يهود المنفى دائماً حياة مؤقتة، ضمن هذا القالب الأسطوري، كحاملين لبذور الصهيونية أو جبلة أولى لها يتطلعون إلى العودة إلى أرض إسرائيل.

هنا، تُكمل الأسطورة التأسيسية الثانية سابقتها. في المصطلح الصهيوني فإن استعادة الشعب لوطنه يعد بأن يَهَب «الطبيعية» للوجود اليهودي؛ أما الموقع المحدد لإعادة تشريع سفر الخروج فهو أرض الرواية التوراتية كما ترد بتفاصيلها في الثقافة البروتستانتية التي سادت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. حدّدت الأيديولوجيا الصهيونية هذه الأرض على أنها «خالية». ولم يكن ذلك يعني أن قادة الحركة الصهيونية والمستوطنين كانوا يجهلون وجود العرب في فلسطين، أو أنهم تجاهلهم بعناد «البغال». كانت إسرائيل «خالية» بما هو أعمق من ذلك. كانت الأرض، أيضاً، تحت لعنة المنفى طالما لم تكن هناك سيادة يهودية عليها: كان ينقصها أي تاريخ له فحوى أو أصالة، تنتظر الانبعاث مع عودة اليهود. إن أكثر الشعارات الصهيونية شهرةً «أرض بلا شعب لشعب بلا وطن» يعبر عن إنكار مزدوج: إنكار للتجربة التاريخية لكل من اليهود في المنفى، وللفلسطين دون سيادة يهودية. وبالطبع، بما أن الأرض لم تكن خالية بالمعنى الحرفي، فإن استعادتها تطلبت بناء معادل للمهمية الكولونيالية - التي تجيزها سلطة التوراة - من قبل حراسها التاريخيين ضد طفيليين قد يبقون بعد العودة. بهذا، حصل المستوطنون على امتيازات خاصة بهم ممنوحة لهم بموجب الأسفار الخمسة الأولى (من العهد القديم)، فيما تم التعامل مع الفلسطينيين العرب كجزء من البيئة الطبيعية. وحسب الثقافة العبرية المعاصرة، فإن التعرف إلى امرأة، بالمعنى التوراتي، والتعرف إلى الأرض أصبحا في حقيقة الأمر يستخدمان في ذات السياق كمصطلحين للتمكّن. كان المستوطنون الصهاينة فاعلين جمعيين من ناحية الأداء، فيما أصبح الفلسطينيون الأصليون مفعولاً بهم.

تكشف الأسطورة التأسيسية الثالثة، «العودة إلى التاريخ»، أكثر من غيرها مدى ما ذهب إليه الأيديولوجيا الصهيونية من حيث تعلقها بظهور الرومانسية القومية والتاريخية الألمانية في أوروبا في القرن التاسع عشر. إن الافتراض الذي تقوم عليه هو أن الشكل الطبيعي الذي لا يمكن تقزيمه للجمعية البشرية هو الأمة. منذ فجر التاريخ تم تصنيف الشعوب إلى مثل تلك الوحدات وكأنها مهددة ذات يوم بالانقسامات الداخلية أو مضطهدة من قبل قوى خارجية، وهكذا فإنها محكومة باكتشاف تعبير ذاتي سياسي يأخذ شكل الدولة القومية ذات السيادة. إن الأمة هي الموضوع التاريخي المستقل، الذي لا يُنارَع، أما الدولة فهي نهاية المسير نحو تحقيق الذات. طبقاً لهذا المنطق، فإنه طالما كان اليهود في المنفى، فإنهم سيبقون جالية خارج التاريخ، تتغلغل في أعماقها كل القوميات الأوروبية. الأمم التي تستولي على أرضها فقط وتبني عليها سيادتها تكون قادرة على تشكيل مصيرها، وهكذا تدخل التاريخ بهذا المنطق. إن «عودة» الأمة اليهودية إلى أرض إسرائيل، والتغلب على سلبيتها المطواع في المنفى

هو الذي سيسمح لها إعادة اللحاق بتاريخ الشعوب المتحضرة.

تطهير فلسطين

كيف تم تطهير فلسطين، الخالية بلاغياً والمأهولة بالعرب واقعاً، للتمكن من خلق إسرائيل؟ استعر حديث جدل طويل، فات موعد استحقاقه، حول منشأ الدولة الحاليّة، وهو جدلٌ أثاره جهد المؤرخين من غير الملتزمين بأساطيرها التأسيسية. إن ذلك تطوّر يلقي الترحيب: كثير من الصوفيّة الفارغة أزيحت جانباً. لكن، ثمة خطورة في أن يصبح الجدل مسلطاً بشكل ضيق حول قضية واحدة، وهي فيما إذا كانت أو لم تكن خطة إسرائيلية رئيسية لإنجاز طرد شامل للفلسطينيين العرب من بيوتهم عام ١٩٤٨^(١). إن الضغط الأخلاقي الذي يكمن وراء هذا السؤال «الكابوسي» مفهوم تماماً، ويجب احترامه. لكن، يصح القول أيضاً أنّه يُسلّم بأن ما هو مهمّ هو «إطار» مرتكبي الجرم، وليس وجهة نظر الضحايا. إن وجود ما يشبه نيّة صهيونية صريحة لإطلاق العنان للتطهير العرقي تحت غطاء الحرب، يطرح عدّة مشاكل يتوجب على الإسرائيليين مواجهتها. أما بالنسبة للفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم ومتاعهم وحقوقهم وهويّتهم فلا يهمهم كثيراً أنّ الكارثة التي حلّت بهم قد نجمت عن قرارات اتخذها قادة الجيش والموظفون البيروقراطيون في الميدان، أو عن فهم صريح بأن تلك كانت رغبة القيادة السياسيّة للحركة الصهيونيّة، أو عن مناخ وأيديولوجيا تعاملت مع الطرد الجماعي كشيء مرغوب به - أو خليط من كل ما سبق. الأمر الجوهرى بالنسبة للفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم كان حقيقة تجريدهم من ممتلكاتهم وتحويلهم إلى لاجئين. إن طقوس استعادة الحدث وتأمّله تعبيراً عن تأنيب الضمير تشكّل خطورة في أن تصبح رفاهية يستطيع أن يقوم بها المنتصر فقط، دون أن يكون لذلك نتيجة بالنسبة للضحايا الذين يتوجب عليهم أن يتعايشوا مع عواقبها.

حقيقة الأمر هي أن احتماليّة الطرد الجماعي كانت كامنة في طبيعة الكولونيالية الصهيونيّة في فلسطين قبل وقت طويل من اندلاع الحرب عام ١٩٤٨. إن أخذ مفاهيم الترانسفير السكاني بعين الاعتبار لم تعد فكرة مجردة بعد تقرير لجنة بيل في نهاية الثلاثينات. ومهما يكن الأمر، وكما يعبر عن ذلك زئيف ستيرنهل بصدق فقد كانت الصهيونيّة في كثير من الأوجه مثلاً نموذجياً للقوميّة «العضوية» - لتمييزها عن القوميّة «المدنيّة» - التي انتشرت في وسط وشرق أوروبا.^(٢) كان هذا النوع (من القوميّة) وحشياً في مطالبته بالتجانس العرقي، وقد شطب أية إمكانيّة لقبول الحركة الصهيونيّة لدولة ثنائيّة القوميّة في فلسطين. ولو أخذنا الحالة الديمغرافية لفلسطين عام ١٩٤٧، لعرفنا أن إقامة الدولة اليهوديّة يتطلب إزالة الفلسطينيين دون رحمة من مزارعهم وبلداتهم. على أي حال، فإن الشكل الذي كان سيأخذه ذلك «الترانسفير

السكاني» لم يكن يحتاج إلى خطة مدروسة مسبقاً من قبل الحكومة الإسرائيلية (كشيء منفصل عن حسابات الموظفين الرسميين بصفتهم أفراداً، علاوة على حسابات الدوائر البيروقراطية). خلافاً لذلك، فإن القرار الحاسم كان منع الفلسطينيين العرب، مهما كان الثمن، من العودة إلى بيوتهم، بغض النظر عن الظروف التي تركوا (بيوتهم) تحتها، ورغم وضوح أنّ «رحيلهم» قد تمّ تخيله على أنّه انتقال مؤقت حدثت تحت طائلة الضيق في غمار الحرب. كانت هناك دون شك حالات طرد جماعي متعمدة. فعملية داني سيئة السيرة (١٠ - ١٤ تموز ١٩٤٨) والتي نجم عنها مذبحه في اللد والترانسفير القسري لكافة سكان بلدي الرملة واللد - على بعد عشرة أميال جنوب شرق تل أبيب - إلى الأردن، هي عملية معروفة تثبت ما نذهب إليه.^(٤) لكن القرار الحاسم الحقيقي، والذي كان صريحاً وبكامل الوعي، هو التأكد أن انهيار المجتمع الفلسطيني، الذي تكشف أمام ضغوطات الحرب الشاملة بين إسرائيل والدول العربيّة، لا يمكن العودة عنه.

إننا مدينون، فيما يلي من معلومات، للدراسة الرائعة التي ظهرت حديثاً للباحثة هيا بومباجي - ساسبور تاس من جامعة بن غوريون في النقب.^(٥) في نيسان ١٩٤٨، سقطت حيفا إثر هجوم إسرائيلي. في حزيران، قال وزير الخارجية موشيه شاريت لزملائه - وشاريت ابن مدلل للمعتدلين الإسرائيليين حتى يومنا هذا:

«يُهيأ لي أن هذا أكثر الأمور عجباً: تفرغ البلاد من السكان العرب. إن هذا أكثر مدعاة للدهشة من تأسيس الدولة العبرية ذاتها في تاريخ أرض إسرائيل... لقد حدث هذا وسط حرب أعلنتها الأمة العربيّة علينا، لأن العرب هربوا بمحض إرادتهم - ورحيلهم هو واحد من التغيّرات الجذريّة، لن يعود التاريخ بعدها إلى الوراء، كما نرى نتيجة الحرب بين اليونان وتركيا. يجب أن نكون مستعدين لدفع ثمن الأرض. إن ذلك لا يعني أن علينا أن نشترى البيوت من كل عربي. علينا أن نحصل على أموال وأراض يمكن استخدامها لإعادة توطين العرب في دول أخرى. لكنهم لن يعودوا. وهذه هي سياستنا: أن لا يعودوا».^(٦)

وقبل يوم من ذلك، في رسالة كتبها لموظف كبير في الوكالة اليهودية، وصف شاريت تفرغ الأرض من سكانها العرب على أنّه «شيء رائع في تاريخ البلاد، وربما أكثر روعة من تأسيس دولة إسرائيل».^(٧)

«الترانسفير بأثر رجعي»

للبيروقراطيين في كل مكان طرق خاصّة في التفكير وأساليب التعبير مما يُنتج أحياناً مصطلحات غايةً في الذكاء. علّ أبرز مثال على ذلك هو يوسف فينتر Yousef@eit مدير دائرة صندوق الأراضي القومي اليهودي، وأحد أكثر المتحمسين للترانسفير. ففي

وقت مبكر يعود إلى ٢٨ أيار ١٩٤٨، حين ترأس لجنة الترانسفير شبه الرسمية والمكونة من أعضاء ثلاثة، سجّل في مذكراته اجتماعاً مع شاريت. في تلك المناسبة، سأل فينر شاريت عما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراء منهجي للتأكد من أن هروب العرب من منطقة الحرب سيكون حقيقة لا يمكن الرجوع عنها، ووصف الهدف من ذلك العمل على أنه «ترانسفير بأثر رجعي». وقال شاريت: نعم.^(٨)

إن مصطلح فينر يُبطن الخطاب السري للموظفين الرسميين ورجال السياسة الإسرائيليين في ذلك الوقت. وربما، منذ الاستيلاء على حيفا، ومع ازدياد الحدة والعنف خلال خريف ١٩٤٨، فإن المناطق الفلسطينية التي تم الاستيلاء عليها من قبل القوات الإسرائيلية كانت قد أُخليت من العرب، دون حاجة لخطة مركزية لإزالتهم. كانت ثمة عدة طرق كي تصبح الأراضي خالية من العرب: هروب الأثرياء؛ هروب مؤقت للمدنيين من المناطق المهذدة بالقتال الضاري؛ تشجيع الرعب بسبب العنف العسكري الإسرائيلي، الإرهاب والتحريض الدعائي؛ وعملية طرد محكمة.^(٩) ما هو جدير بالتوثيق والكشف هو النقاش البارد لسياسة «الترانسفير بأثر رجعي» الذي صدر عن تلك التحركات. كان ذلك هو القرار الجوهرى الذي تمّت منهجته، ووضعه في إطار بيرقراطي ومن ثمّ منحه الصفة القانونية في الخمسينات، الأمر الذي كانت له نتائج بعيدة المدى بالنسبة لكل من الفلسطينيين واليهود، داخل إسرائيل وخارجها. حتى هذا اليوم، فإن ما يسم طبيعة الدولة الإسرائيلية من الناحية الهيكلية هو عودة اليهود وعدم عودة العرب إلى فلسطين. ولو كُتب لدينامية العودة / عدم العودة أن تختفي، فإن الدولة الصهيونية ستفقد هويتها.

الروايات الرسمية

التطبيق المادي لسياسة عدم العودة كان يعني التدمير للقوى المحتلة في زمن الحرب، وفي بعض الحالات لأحياء المدن، مصادرة الأراضي والممتلكات، والاستيطان اليهودي في الأماكن التي تم اعتبارها خالية من العرب. تم استكمال النتائج بإجراءات منهجية قانونية في الخمسينات، وما كان لذلك من آثار على اللاجئين خارج إسرائيل وداخلها، من أولئك الذين اعتبرتهم الدولة مواطنين من الدرجة الثانية. لكن محو الوجود العربي في فلسطين لم يكن مادياً وحسب، بل كان متنوعاً. كانت هناك مجموعة من الموظفين تقود ما يُعتبر معرفة خبراتية في «المسألة العربية» ومسؤولة عن هذا الجانب من العملية. تألفت هذه من نوعين مميزين من الأدوات. جاء الأول من خلال دائرة السياسة الخارجية للوكالة اليهودية أو وحدة الاستخبارات في الهجناة في فترة ما قبل الدولة. كان للعاملين في الدائرة قدرة على تكلم العربية، وتوفرت لديهم خبرة التعامل مع العرب، وشعروا بالزهو لكونهم خبراء ميدانيين، وكانوا يُعرفون بـ «المستعربين».

أما الفريق الثاني فكان من النتائج الأفضل تعليمياً في الجامعات الأوروبية - الألمانية غالباً، والجامعة العبرية في القدس. كانوا يعرفون اللغة العربية المكتوبة (الفصحى)، واعتقدوا أنهم يملكون معرفة بالعدو أعمق وأشمل من نظرائهم في الميدان، وعُرفوا بالمستشرقين. وحين بُنيت الدولة، تقلد هؤلاء وظائف في جهاز المخابرات أو في ميدان البحث ودوائر الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، أو مستشارين في القضايا العربية لدى رئيس الوزراء.^(١٠)

بعد الحرب، فإن الخطوة المبكرة الرئيسية التي اتخذها هذا الجهاز كانت تتمثل في تعريف مأساة اللاجئين الفلسطينيين على أنها قضية انسانية مرتبطة دون فكاك بحل كامل للنزاع العربي الإسرائيلي، وفي الخلفية معرفة تامة بأن مثل هذا الحل ليس في متناول اليد. كانت بومباجي ساسبورتاس محقة في اعتقادها أن هذه الاستراتيجية تستخدم كأداة لإلغاء الذاتية عن ضحايا التوسع الإسرائيلي: تجاهل هويتهم، ذكرتهم، وتطلعاتهم لمصلحة عقدة غوردانية (نسبة إلى المفكر الإسرائيلي غوردون) والتي تم قبولها منذ ذلك الحين على أنها حقيقة من حقائق الحياة لدى الدارسين الإسرائيليين، سواء كانوا يمثلون الاتجاه العام أو ناقدين.^(١١) وقد لاحظ ذلك أيضاً أشر كوهن، وهو موظف في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بطريقته الخاصة. ففي مذكرة تعود إلى ٢٧ أيلول ١٩٤٨، في معرض تلخيصه لمشكلة اللاجئين، استنتج، بعد أن كرر القول أن الأمر يتوقف على الصراع مع الدول العربية ككل: «الباحثون عن حل وسط (بين الزعماء العرب) يريدون (عودة اللاجئين إلى بيوتهم). أما المطالبون بالحرب فيعترضون على ذلك. رغبة اللاجئين غير معروفة، ولا يسألهم عنها أحد».^(١٢)

لقد كانت لجنة الترانسفير شبه الرسمية التي ترأسها فيتز، والتي قدّمت تقريرها الأول في تشرين ثاني ١٩٤٨، هي التي شكّلت ما أصبح فيما بعد الرواية الإسرائيلية الرسمية عن «مشكلة اللاجئين»^(١٣). كانت المهمة الرئيسية للجنة تنفيذ (والإشراف على) سياسة عدم العودة من خلال التدمير المنظم والمحو للقري والأحياء العربية، ومن ثم الاستيلاء المنهجي على الأراضي والممتلكات الفلسطينية. كان التقرير وثيقة هائلة تضم معلومات مفصلة حول الفلسطينيين ونشاطات اللجنة. أما الغرض النصي (للتقرير) فهو تعزيز الاستخلاص، الذي صيغ بكل ما توحى به الموضوعية والدقة، بأن الحل الوحيد للاجئين هو توطينهم في البلاد العربية. وفي محاولة لإدراك طبيعة ما حدث بعد وقوعه، يمكن النظر إلى هذا التقرير كنصّ ذليلٍ لكل الخطاب الإسرائيلي - الأكاديمي، والبيروقراطي والسياسي - حول مصير «أولئك الذين رحلوا»، على الأقل حتى تمّ نشر عمل بني موريس في الثمانينات والتسعينات. لقد زور الرواية التي أصبحت النسخة المعيارية للتاريخ من أجل الدعاية وأغراض السياسة الخارجية. الرواية مخادعة، وهناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنها كانت تتعمد الخداع عن

وعى.^(١٤) إن عبئها يتمثل بأن الفلسطينيين أنفسهم، وقادتهم، ومناصريهم في الدول العربية تحمّلوا المسؤولية الكاملة عن خلق «مشكلة اللاجئين». لقد نصح مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني، بأن يترك الفلسطينيون بيوتهم كي يعودوا مع الجيوش العربية المنتصرة، ويطالبوا ليس بأملهم فقط بل بأملك اليهود المهزومين. لذلك، فقد كانت مسؤولية الدول العربية التأكيد من توطين اللاجئين هناك - ليس لأن تلك الدول حرّضت الفلسطينيين على الشتات فقط، بل لأن «حقيقة علمية» تؤشر إلى أن المجتمعات العربية هي الآن البيت المناسب لمثل هؤلاء الناس، حيث أن خارطة فلسطين تحوّلت وأن إسرائيل لها ما يشغلها باستيعاب المهاجرين اليهود الذين طردوا من العالم العربي.

اختفاء الشيخ مونس

تلازمت هذه الخطة منطقياً مع حملة مدعومة لشطب أية آثار لماض فلسطيني على الأرض المنتزعة. ولعلّ المثال اللافت للنظر حول كيفية عمل هذه السياسة بالممارسة يقّمه لنا زفي ياقيتس في مذكراته التي نشرها مؤخراً، وهو بروفيسور فخري في التاريخ الروماني، مؤسس جامعة تل أبيب، وصانع قرار نافذ في كلية الدراسات الإنسانية على مدى ثلاثة عقود. إنه يستغرق في ذكرياته حول دوره في المفاوضات الأولى مع الأكاديميين ورجال السياسة والبيرقراطيين لبناء الجامعة، ويصف كيف اتخذ قرار لنقل الحرم الجامعي حديث الولادة من مقرّات مؤقتة في قلب تل أبيب إلى الشيخ مونس.^(١٥) لقد صادف أن غولدا مئير (وكانت تُدعى ميرسون آنذاك) ذكرت الشيخ مونس أيضاً، في بداية أيار ١٩٤٨ - بعد سقوط حيفا بقليل. في خطاب لها أمام اللجنة المركزية - مباني قالت إنها ترغب في طرح السؤال حول ما يتوجب عمله بخصوص المواقع التي أصبحت بشكل أساس دون مواطنين عرب. قالت لزملائها إنه لا بدّ من التمييز بين القرى «المعادية» و «الصديقة». «ماذا نفعل بالقرى التي أُخليت دون حروب من قبل (العرب) الأصدقاء؟ وتساءلت، «هل لدينا استعداد للمحافظة على تلك القرى، بحيث يعود إليها سكانها، أو اننا نرغب في إزالة أي أثر يدلّ على أنه كانت هناك قرية في مكان ما؟»^(١٦) وكان جواب مئير لا لبس فيه. لم يكن من المنطقي معاملة قرى مثل «الشيخ مونس» التي رحل سكّانها لأنهم لم يريدوا حرباً مع اليشوف، بذات الطريقة التي يتم التعامل فيها مع القرى المعادية: أي، تعريفها «للترانسفير بأثر رجعي».

لكن سكان الشيخ مونس لم يكسبوا شيئاً من تصنيفهم «أصدقاء». فحتى أواخر آذار ١٩٤٨ منع قادة هذه القرية الكبيرة شمال تل أبيب الجنود العرب غير المنظمين من دخولها، وحتى أنهم تعاونوا بشكل مكشوف مع الهجناه. بعد ذلك، اختطفت

الأرغون خمسة من كبار شخصيات القرية، وعندها هرب السكان بشكل جماعي، وتلاشت الشيخ مونس حرفياً - وهو اختفاء أكدته استخبارات جيش الدفاع بعد ثلاثة شهور. إن تساؤل غولدا مئير الذي تبدو فيه المرارة في بداية أيار، بكلمات أخرى، قد تمّ طرحه وهي تعرف تماماً أن القرية قد اختفت في نهاية آذار - وهي بذلك روحٌ باحثة نموذجية على طريقة العمل الصهيوني: دموع التماسيح على أمر تمّ وانقضى. ما كان الشيخ مونس أصبح جزءاً كبير الثراء من ضواحي شمال تل أبيب، أخذ اسم رمات أقيف. هناك، بنيت جامعة تل أبيب في الستينات في الموقع حيث كان الشيخ مونس قبل أقل من عشرين سنة فقط. لم ينبس يافيتس، وهو يساري معروف وأحد المحاربين القدامى أثناء حرب ١٩٤٨ ومؤرخ بارز، ببنت شفة حول الموضوع. لم تعد الشيخ مونس هناك، وعلى مدى ثلاثين عاماً لم يذكرها أحد. وأخيراً، كان ثمة استثناء كولونيالي مفاجئ. في الستينات، حين أصبحت الجامعة أكثر اتساعاً وثراءً، تمّ بناء ناد باذخ لكبار الشخصيات في الحرم الجامعي سمي بـ «البيت الأخضر». التصميم المعماري للبناء هو نسخة إسرائيلية شرقية لقصر عربي ضخم، ويقع فوق تلة حيث كان بيت مختار قرية الشيخ مونس ذات يوم (بما أنه ناد لكبار الشخصيات، في نهاية المطاف). المعلومات حول ماضي الموقع، ومن كان يملكه، موجودة على البطاقة الخاصة بوجبات طعام «البيت الأخضر».

كان الموظفون الإسرائيليون يعون منذ البداية أهمية الذاكرة وضرورة محوها وكبح كل ما تم فعله لبناء الدولة كان ضرورياً بين اليهود أنفسهم. أما محو الذاكرة بين الفلسطينيين فكان أكثر أهمية. لقد كتب شاماي كهان أكثر الوثائق اللافتة للنظر حول الحملة الرسمية بهذا الخصوص. وبصفته موظفاً كبيراً بوزارة الخارجية، عمل كهان سكرتيراً شخصياً ودبلوماسياً لشاريت بين سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤، وكان له دور بارز في بناء الأرشيف الضخم الخاص بالخدمة المدنية، والذي عُرف باسم «ملف شؤون اللاجئين»^(١٧). في السابع من آذار ١٩٥١، تقدم باقتراح للقائم بأعمال مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، السيد ديقون. فيما يلي نص تلك المذكرة:

الدعاية بين اللاجئين لإيقاظهم من وهم العودة إلى إسرائيل عليك أن تكون مسلحاً، وبكفاءة، بدعاية تتضمن صوراً توضح باللموس لهم (اللاجئين) أن لا مكان لهم يعودون إليه. يتخيل اللاجئون واهمين أن بيوتهم، وأثاثهم وممتلكاتهم لم تُمس، وما عليهم إلا العودة واستعادتها. يجب فتح عيونهم كي يروا أن بيوتهم هُدمت، وأن ممتلكاتهم ضاعت، وأن اليهود الذين لا يرغبون على الإطلاق بتسليمها، قد وضعوا أيديهم على تلك البيوت. يمكن نقل ذلك كله بطريقة غير مباشرة لا تثير مشاعر الانتقام غير الضرورية، بل تريهم الحقيقة كما هي مهما كانت قاسية

ومريرة.

طرق تسريب تلك المواد: بروشور أو سلسلة من المقالات التي تتضمن الصور تُنشر في إسرائيل والخارج، وفي إطار توزيع محدود كي لا تتسبب في موجات في العالم العربي، بل تجد طريقها إلى الصحفيين العرب الذين سيقومون حسب ترتيبات مسبقة بنقل المواد ذات الصلة إلى مسامح اللاجئين. وثمة طريقة أخرى: طباعة الصور بعناوين مناسبة (العناوين غاية في الأهمية!) ضمن بروشور يُنشر افتراضياً في واحدة من الدول العربية. على المادة المصورة أن ترسم مفارقة بين القرى العربية في الماضي وكيف أصبحت اليوم، بعد الحرب واستيطان اليهود في المواقع المهجورة. على الصور أيضاً أن تثبت أن المستوطنين اليهود قد وجدوا كل شيء مجرد أطلال، وأنهم بذلوا جهوداً جبارة من أجل استعادة القرى المهجورة وأنهم (اليهود) يربطون مصيرهم بهذه الأماكن، ويعتنون بها وأنهم ليسوا على استعداد أبداً للتخلي عنها. ثمة خطورة ما في هذا الاقتراح، لكنني أعتقد أن فوائده ستكون أكبر بكثير من أي ضرر يمكن أن يلحقه بنا، وعلينا أن نفكر بحذر في كيفية تنفيذه بدقة.⁽¹⁸⁾

إن مذكرة كهان توضح بصدق الحالة العقلية القاسية للمؤسسة الإسرائيلية حين شرعت في تحويل الوعي والذاكرة لضحاياها. يمكن النظر إلى الوثيقة كمقدمة لتقرير شامل حول كل الوجوه المتخيلة «لمشكلة اللاجئين» قدمه كهان في وقت متأخر من تلك السنة، وهو لا يغفل عن النشاطات التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفض الخلافات، والمؤتمر الذي كانت ترعاه في باريس.⁽¹⁹⁾ هذه وثيقة تسترعي الانتباه من عدة أوجه: إنها دليل على السرعة الشديدة التي أصبح فيها التراث العربي في فلسطين عابراً في العقلية الرسمية، وكيف أن أية عودة للاجئين تم عرضها على أنها استحالة موضوعية، وليس خاتمة أرادت الدولة غلقها بأي ثمن. وفي معرض توكيده على المقولة المألوفة بأن العرب هم المسؤولون عن تشردهم، كشف كهان عن المدى الذي أصبحت فيه فلسطين خالية من العرب، بالنسبة له. «من الناحية القومية» كتب يقول، «فإن نمو أقلية عربية سوف يُعيق تطور دولة إسرائيل كدولة متجانسة». إن العودة إلى الوطن، أضاف يقول بنوع من الإيثار، ستكون كارثة بالنسبة للاجئين أنفسهم: «لو أن اللاجئين عادوا إلى إسرائيل لوجدوا أنفسهم في بلد تغيرت فيه البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واختلفت عن تلك التي كانت موجودة حين رحلوا. لقد تم توطين اليهود في المدن ومعظم القرى العربية المهجورة، وهؤلاء يتركون بصماتهم التي لا تمحي عليها.. لو أن اللاجئين عادوا إلى الحقائق التي تطورت في إسرائيل، فسيكتشفون أن من الصعب عليهم التأقلم معها. سيكون على المهنيين المدينيين، من تجار وموظفين شن حرب يائسة للبقاء ضمن اقتصاد قومي يحمل

مفاتيحه ومقاليد اليهود. أما الفلاحون فلن يكونوا قادرين على العودة إلى أرضهم». هنا، يعيد كهان إلى الذهن جداً أثاره تقرير سابق للخارجية الإسرائيلية يوم ١٦ آذار ١٩٤٩، كُتب أيضاً على خلفية لجنة فض الخلافات التي تشكلت للتوّ بناء على قرار الأمم المتحدة ١٩٤. ويبدو أن من أعدّ التقرير هو مايكل كومي، مدير دائرة الكومنولث في وزارة الخارجية، وزلمان ليفشتس، وهو عضو سابق في لجنة الترانسفير ومستشار بن غوريون لشؤون الأراضي. التقرير مكتوبٌ باللغة الانجليزية تحت عنوان «مشكلة اللاجئين العرب»، ويؤكد على استحالة أية عودة فلسطينية، وكل ذلك بلهجة بلاغية توحى بالتجرّد وتغيّر الحال.^(٢٠) على أن التقرير يضيف عدم وجود مؤامرة مأساوية. في هذه الرواية يتم تصوير مأساة اللاجئين كأنها نتيجة لكارثة طبيعية، لها عواقب مأساوية، لكنها محتومة ولم يقترفها أحد. أما الذين تسببوا في الهجرة، والدولة التي تتكلم عنها الوثيقة، والتي يقوم مُعدّو التقرير بخدمتها، فليس لهم شأن بما حدّث. لنقرأ وننتبه للتراكيب الغائبية والمبنيّة للمجهول:

«أثناء الحرب والهجرة الجماعية للعرب، تقوّض أساس الحياة الاقتصادية [للأجئين]. اختفت الممتلكات المنقولة التي لم يأخذوها معهم. تمّ ذبح المواشي أو بيعها. هُدمت آلاف الأماكن السكنية في البلدات والقرى أثناء الحرب، حتى لا تستخدم هذه الأماكن من قبل قوات الأعداء النظامية أو غير النظامية؛ أمّا تلك التي بقيت صالحة للسكنى فاستخدمت كبيوت مؤقتة للمهاجرين من [اليهود]... ولكن، حتى لو كانت العودة إلى الوطن ممكنة من الناحية الاقتصادية، فهل هي مرغوبة سياسياً؟ هل من المنطقي إعادة بناء مجتمع ثنائي جلب الشرور إلى فلسطين فترة طويلة وقادها في نهاية المطاف إلى حرب مفتوحة؟ تحت أكثر الظروف سعادةً، سوف يتم خلق ظرف قلق حيث توجد دولة واحدة يتقاسمها شعبان أو أكثر تختلف في الجنس والدين واللغة والثقافة».

الحاضرون الغائبون

المصطلح الإداري الدقيق والقاسي الذي استخدمه فيتزر، «الترانسفير بأثر رجعي»، يروي قصة الرغبة الإسرائيلية في تحويل فلسطين إلى بلد لا يمكن العودة إليه أو إعادة تجميع من هاجروا منه إلى الخارج، والذين فقدوا بيوتهم أثناء الحرب أو بعدها. لقد تم توليف مصطلح آخر له تأثير إداري وقانوني مشابه، وله بعد أخلاقي يصف حالة اللاجئين داخل حدود الدولة. أصبح هؤلاء يعرفون بـ «الحاضرين الغائبين».^(٢١) بطبيعة الحال، وكما تُوضح بومباجي - ساسبورتاس بحق، فإن «خارجي» و «داخلي» في هذا السياق هي علامات أخرى على تصميم المؤسسة الإسرائيلية على

موضعة اللاجئين وضبطهم ونهب ممتلكاتهم.^(٢٢) وحين نستخدم هذه المصطلحات فإنما لنثبت الوقائع التي تكمن خلفها. ما يشير إليه مصطلح «الحاضرون الغائبون» هو تاريخ من النهب والتشريد لهؤلاء الفلسطينيين - وعددهم يقدر بـ ١٦٠,٠٠٠ - الذين وجدوا أنفسهم داخل دولة إسرائيل بين ١٩٤٨ - ١٩٥٢. إنه يحكي عن حلف ضمني مع الأبارتهايد الذي يسم دولة إسرائيل حتى يومنا هذا: إنه التداخل بين التضمين الرسمي للفلسطينيين كمواطنين واستبعادهم هيكلياً من الحقوق المتساوية داخل الدولة. هذا هو الديالكتيك الخاص بالقهر - لتجمع سكاني حاضر رسمياً لكنه غائب من عدة أوجه حاسمة - مما يجعل التعريف القانوني الإداري لهؤلاء الفلسطينيين دقيقاً بمثل هذا البرود.

تصنيف «الغائبون» كان في الأصل مصطلحاً قانونياً يعني أولئك اللاجئين الذين كانوا غائبين عن بيوتهم لكنهم حضور ضمن حدود الدولة كما حدّتها اتفاقات الهدنة ١٩٤٩. لم يُسمح للغالبية العظمى من الفلسطينيين [تحت هذا التصنيف] بالعودة إلى بيوتهم واستعادة ممتلكاتهم أو طلب التعويضات. بدلاً من ذلك، أعلنت الدولة قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠ الذي شرّع نهب ممتلكاتهم. إن عملية السلب والنهب لممتلكات العرب أخذ هيئة صفقات ضخمة لبيع الأراضي قامت بها الدولة. لقد تم تحويل هيئة تتخفى برداء رسمي مكشوف أطلق عليها «حارس أملاك الغائبين» لبيع أراضي الغائبين (محدّدة في البند ١ [ب] من القانون) لوكالة التطوير، وهي جسم حكومي أنشئ خصيصاً للحصول عليها (الأراضي). قامت هذه الوكالة بدورها ببيع [الأراضي] للصندوق القومي اليهودي. في نهاية المطاف تم توزيع تلك الأراضي على شكل مزارع خاصة لليهود فقط (وتكمن هنا الأهمية الإجرائية للوكالة اليهودية) وأصبح ذلك تدريجياً أمراً واقعاً فيما يتعلق بالملكية الخاصة، وبقي شرعياً de jure في حيازة الدولة.^(٢٣)

المحو الثقافي

إذا كان هذا هو شأن الوضع القانوني للغائب، فإن الديالكتيك المكتمل لمفهوم «الحاضرون الغائبون» قد تشكّل بأسلوب أدبي على يد موظف آخر رفيع المستوى في وزارة الخارجية، هو الكساندر دوتان. في بداية صيف ١٩٥٢ كان يعمل في دائرة المؤسسات الدولية حين أنهت الأونروا نشاطاتها في البلاد وحولت مسؤولية اللاجئين «الداخليين» إلى الحكومة الإسرائيلية. في تموز عُين دوتان منسقاً بين الوزارات ورئيس اللجنة الاستشارية لمسألة اللاجئين. بعد التقصي، كتب سلسلة من المذكرات تلقي الضوء على الخلفية والحلول «لمشكلة اللاجئين». الوثيقة الأولى تعود إلى تشرين ثاني ١٩٥٢ كانت مهتمة بشكل خاص باللاجئين داخل إسرائيل الذين لم يسمح

لهم بالعودة إلى بيوتهم، والذين سَكَنَ معظمهم في قرى وبلدات فلسطينية أخرى. للمرة الأولى - كما يبدو - عرّف دوتان هؤلاء الناس على أنهم «الحاضرون الغائبون». (٢٤) الملامح الأدبية للمذكرة مذهلة تماماً. غياب المؤامرة عن المسألة، والتعاطف الهائل، والتجرد الأنثروبولوجي استخدمت كافة لتوليد صورة واقعية للطريقة التي يمكن «للحاضرين الغائبين» أن يتذكروا الماضي:

«المشكلة الجوهرية للأجئ، الذي يعتمد تماماً على سياسة الحكومة، هي الأرض. الوضع الراهن هو أن اللاجئ غالباً ما يعيش في قرية من قرى الجليل مجاورة لأرضه وقريته المهجورة كأنه في موقع مراقبة. إن المسافة لا تزيد في العادة على بضعة كيلومترات، وفي معظم الحالات، كان بإمكان اللاجئين العناية بأرضهم من مكان سكنهم الحالي، لو سُمح لهم بذلك، حتى بدون العودة إلى قراهم المهجورة أو المدمرة. من موقع المراقبة والمأوى الراهن يتابع اللاجئ ما يحدث لأرضه. إنه يأمل ويتمنى العودة إليها، لكنه يرى المهاجرين [اليهود] الجدد يحاولون ضرب الجذور في الأرض، أو يرى أولئك الذين قاموا بزراعتها بعد أن حصلوا عليها من حارس أملاك الغائبين، أو يرى ما آلت إليه البساتين الذاتية لأن أحداً لا يعتني بها. اللاجئ يرغب في العودة إلى أرضه، أو حتى إلى جزء منها حين يدرك أن معظمها قد استخدم لتوطين اليهود، ولذلك فإنه يسعى إلى زراعتها من خلال حارس الأملاك، وهو أمر محروم منه».

أصرّ دوتان على أن إطالة أمد تلك الأحوال كان مستحيلاً من الناحيتين السياسيّة والثقافيّة. أمّا الاستنتاج الذي قدّمه فلم يتطرق إلى إعادة الممتلكات ومنح مواطنة حقيقية للاجئين «الداخليين»، على الأقل. لقد جعلت الأساطير التأسيسية - وما تزال - أي تلازم بين «العودة» و «العرب» أو «الفلسطينيين» أمراً بعيد المنال. كان دوتان يفكر بشيء مختلف تماماً: الاستيعاب الشامل لأولئك الفلسطينيين في الدولة اليهودية والمجتمع الإسرائيلي من خلال طمس ذاكرتهم وهويتهم وثقافتهم. لقد استخدم دوتان ذات المصطلح المحوري لتبرير الحركة الصهيونية: الاستيعاب الشامل هو الكارثة التي ستمنع حدوثها استعادة أرض إسرائيل - أي اختفاء الشعب اليهودي من خلال الانصهار في المنفى. كان هذا هو المستقبل الذي يُقدّم بسخاء للعرب داخل إسرائيل. وفي مذكرة ثانية، ١٢ تشرين ثاني ١٩٥٢، حذر دوتان من أن السياسات القائمة للدولة قد تجعل الفلسطينيين داخل إسرائيل يشعرون بأنهم «أقلية قومية مضطهدة ترى هويتها في الأمة العربية». (٢٥) من أجل منع تلك الخطورة، تقدّم باستراتيجية جديدة تهدف من ناحية إلى «دمج العرب في الدولة من خلال فتح بوابة الاستيعاب لهم»، ومن ناحية أخرى «مواجهة أولئك الذين لا يستطيعون (برغبة منهم) التأقلم مع الدولة اليهودية». كان دوتان يعي الاعتراضات المحتملة لمثل تلك السياسة، ولذلك واجهها مقدّماً. «قد يكون هناك سؤال حقيقي: ما هي احتمالات رغبة العرب في الاستيعاب؟ لا

بدء من الإجابة على ذلك من خلال التجربة، وإذا أراد المرء أن يأخذ درساً من التاريخ، بإمكانه أن يقول إن الاستيعاب كان ظاهرة عامة في الشرق الأوسط منذ أزمان سحيقة».

إن المنطق الكولونيالي لهذا المفهوم يُفسّر نفسه بوضوح لافت للنظر، خاصة حين يمضي دوتان لشرح كيف يمكن تحقيق محو لا عودة عنه للهوية الفلسطينية:

«إن تحقيق هذه السياسة الجديدة يتطلب هجوماً شاملاً على الأقلية العربية من قبل الدولة والشعب اليهودي، ويبدو أن أكثر الأدوات أهمية هي تشكيل بعثة يهودية علمانية ثقافية. على هذه البعثة أن تعمل [كرسول] للشعب اليهودي والتقدم الإسرائيلي في القرية العربية. ينبغي للبعثة أيضاً أن تنظم ورشات عمل تدريبية خاصة للمستشارين اليهود كي يعملوا داخل القرى العربية، وذلك على هدى مستشارينا في [المباروت] أو المستوطنات الجديدة أو على هدى البعثات التي أرسلت إلى القرى الهندية في المكسيك.^(٢٦) يتسرب هؤلاء المستشارون إلى القرى مع اللاجئين حيث يبدأون عملية توطينهم، وعليهم مرافقة اللاجئين منذ اليوم الأول على تثبيت وضعهم.. تكون البعثة من ٢-٣ [رجالاً أو نساءً] كافية لكل ٢٠-٣٠ قرية لإدخال تغييرات جذرية داخلهم، مثل هذه البعثة يجب أن تستقر في القرية تعلمهم العبرية، تقدم الإرشادات الزراعية، والمساعدة الطبية والخدمة الاجتماعية، تزود الإرشاد الاجتماعي، تعمل كوسيط طبيعي بين القرية والسلطات والمجتمع العبري، وتكون بمثابة ضابط أمني لكل شيء يحدث في القرية أو حولها. مثل هذه البعثة يمكنها أن تتمتع بتأثير على كل شؤون القرية وتحويلها بشكل جوهري خلال بضع سنوات».

أثار اقتراح دوتان غضب مستشار بن غوريون للشؤون العربية المعروف بنفوذه الهائل وقسوته، والذي كان يفضل الاستمرار بحكم عسكري قمعي سيئ السمعة على أمل أن يؤدي ذلك إلى توسيع عملية «الترانسفير بأثر رجعي» - أي طرد بفرض الأمر الواقع - بحيث يشمل ذلك اللاجئين الداخليين أيضاً. لكن دوتان كرّر رأيه ولم يتوقف. جاء تقريره التالي يوم ٢٣ تشرين ثاني ١٩٥٢ محذراً من أن القوى الخارجية قد تفرض «استقلالية ثقافية» للأقلية العربية في إسرائيل، وأكد على خطته لاستيعاب العرب. من الصعب إيجاد مثال ملموس حول السعي المحموم لشطب ذاكرة فلسطين العربية من الحجر الأخير الذي وضعه دوتان لصرحه الاستيعابي. هذا ما كتبه إلى وزير الخارجية:

«أداة هامة بالنسبة لنا هي تسريع إعادة بناء الأسماء الجغرافية القديمة وعبرنة أسماء المواقع العربية. في هذا السياق فإن المهمة الكبرى تتمثل في نشر الاستخدام العملي للأسماء الجديدة، وهي عملية واجهت صعوبات بين اليهود أيضاً. ففي يافا لا يزال اسم «جباليا» شائعاً، رغم أن جفعات علياه يرث الاسم القديم تدريجياً. بالمقارنة،

فإن اسماً عبرياً لم يوجد بعد لكلمة «عجمي»، وبعض المهاجرين الجدد لا يزالون خطأ يطلقون على الحي العربي داخل المدينة بـ «الجيتو» أو «الجيتو العربي». من الممكن، من خلال تطبيق آلية رسمية متشددة ومن خلال التلقين الدقيق أن نجعل السكان العرب في الرامة (في الجليل الأعلى) يعتادون على تسمية قريتهم، حديثاً وكتابةً، «هارامة» [رمات نفتالي]، أو جعل السكان في مجد الكروم (أيضاً في الجليل الأعلى) يعتادون على تسمية قريتهم «بيت هاكيرم». بين السكان لما يسميه العرب شفا عمرو (قرب حيفا)، سمعت الاسم المعبرن «شفار عام»^(٢٧).

وصف دوتان مذكرته الثانية بأنها «الحل النهائي لمشكلة اللاجئين في إسرائيل». إن الاستخدام السهل للمصطلح مذهل تماماً. هنا تكمن الجذور التاريخية للرفض الكابوسي للتنازل للحق الفلسطيني في العودة، الذي يعتبر - أكثر من توحيد القدس - أوسع أساس للإجماع السياسي الإسرائيلي في وقتنا. إن هذا يفسر الاعتقاد الحقيقي - المنافي للطبيعة والمنطق - بأن الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتفكيك المستوطنات هو تسوية مؤلمة.

هوامش

- (١) المقالة مبنية على دراسة أطول بعنوان «هل بإمكان التابع أن يتذكر؟ نظرة متشائمة على ضحايا الصهيونية»، ستظهر في كتاب يحرره أسامة مقدسي وبول سيلبرشتاين حول الذاكرة والعنف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- (٢) الأدبيات حول هذه المسألة كثيرة، انظر إبراهيم أبو لغد (تحرير) «تحول فلسطين»، ايفانستون، ١٩٧١.
- (٣) زئيف ستيرنهل «الأساطير المكوّنة لإسرائيل»، برنستون ١٩٩٨، ص ٣ - ٤٧.
- (٤) موريس، «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ص ٢٠٣ - ٢١٢.
- (٥) هيا بومباجي - ساسبورتاس «أي صوت يُسمع / أي صوت يُخفق: هيكل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المؤسسة الإسرائيلية، ١٩٤٨ - ١٩٥٢»، أطروحة ماجستير، ٢٠٠٠.
- (٦) ايلام، «منفذو الوصية» ص ٣١. [الجملة التوكيدية مضافة].
- (٧) ايلام، السابق، ص ٤٣.
- (٨) انظر موريس، ١٩٤٨ وما بعدها، ص ٨٩ - ١٤٤.
- (٩) انظر موريس «الميلاد» ص ص * - * - *.
- (١٠) انظر بومباجي - ساسبورتاس، السابق، ص ١٧ - ٢٢.
- (١١) السابق ص ٣١ - ٣٣.
- (١٢) أرشيف دولة إسرائيل / وزارة الخارجية / ١٩ - ٢٤٤٤ المجلد ١١، ص ٦.

-
- (١٣) الأرشيف، السابق، ٢٤٤٥/٣.
- (١٤) انظر ايلام، «منفذو الوصيّة» هامش ١٧، ص ص ٤٨ - ٤٩.
- (١٥) زقي - يافيتس «عن الأيام الأولى في جامعة تل أبيب: ذكريات» ألبايم ١١، ١٩٩٥، ص ص ١٠١ - ١٢٩.
- (١٦) موريس، السابق، ص ١٣٣.
- (١٧) انظر بومباجي - ساسبورتاس، السابق، ص ص ١٠٠ - ١١٩ و ١٣٨ - ١٦٣.
- (١٨) الأرشيف، السابق، ٢٤٠٢/١٨.
- (١٩) الأرشيف، السابق، ٢٤٠٦/١٨.
- (٢٠) الأرشيف، السابق، ٤٢٢٢/١٩، مجلد ١١.
- (٢١) لاحظ الكاتب ديفيد غروسمان الطبيعة الكابوسية للمصطلح وبني عليه روايته «الحاضرون والغائبون»، ١٩٩٢، أما الترجمة الانجليزية للرواية فهي "Sleeping on a" (نوم على السياج).
- (٢٢) بومباجي، السابق، ص ص ٤٤ - ٩٩.
- (٢٣) انظر إينا كورن «الأقليّة العربيّة في إسرائيل أثناء الحكم العسكري (١٩٤٨ - ١٩٦٦)»، رسالة دكتوراه، الجامعة العبرية - القدس، ١٩٩١، ص ص ٩١ - ٩٦.
- (٢٤) الأرشيف، السابق، ٢٤٤٥/٢ (أ-١٩٤٨ - ١١).
- (٢٥) السابق ٢٤٤٥/٢ (أ-٩٤٨ - ١١).
- (٢٦) معبروت هي معسكرات مؤقتة بنيت لاستيعاب الهجرة الجماعية اليهودية في الخمسينات، وكانت مؤقتة بالنسبة للأشكناز، وليست كذلك للشرقيين (التوكيد مضاف).
- (٢٧) مقتبس في كتاب يتسحاق لأور «روايات دون مواطنين أصليين»، ص ١٣٢.